

قطاع السياحة الدينية في فلسطين:

"سياسات إسرائيل في الاحتكار والإقصاء وترسيخ الضم"

السياسات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان

احتكار كافة جوانب القطاع السياحي:

● تتضمن هيمنة إسرائيل على قطاع السياحة تحكمها المطلق بالمعابر والحدود من وإلى جانبي الخط الأخضر، حتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإصدار التأشيرات، وشروط الدخول للزوار على جانبي الخط الأخضر، وترخيص الأدلاء السياحيين، وبذلك يتحكم الاحتلال في رواية التاريخ. ليس لوزارة السياحة الفلسطينية أي رأي في مثل هذه السياسات ولا يمكنها التدخل لتغيير أي منها.

● كما تستغل إسرائيل كافة وسائل الإقامة والضيافة لأنها تسيطر على كل مداخل ومخارج قطاع السياحة. عادةً ما يقوم منظمو الرحلات الإسرائيليون بتخصيص بضع ساعات فقط للسياح الأجانب في المواقع الفلسطينية، لا سيما أنهم يقومون بمنع الفنادق والمشاريع الفلسطينية من الاستفادة من إقامة السياح والحجاج القادمين بحيث يتم تنظيم إقامتهم خارج الأراضي الفلسطينية. كما يتم تهميش الشركات السياحية الفلسطينية ومنعها من الاستفادة من الفرص والإعلانات التجارية.

● بحكم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بشكل تام على المعابر والحدود، فإنه يقوم بشكل تعسفي بالتحكم بدخول وخروج جميع السياح والحجاج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. يواصل الاحتلال الإسرائيلي منع دخول الأجانب الذين يعربون-مجازاً أو تصريحاً- عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية أو الذين ينحدرون من أصول فلسطينية أو عربية، ويتم إخضاعهم لتحقيقات مطولة ومهينة من قبل السلطات الإسرائيلية على النقاط الحدودية.

● تعمل إسرائيل على ترويج رواياتها الخاصة والحصريّة بالتاريخ والثقافة والدين من خلال عملية ترخيص وتدريب المرشدين السياحيين. فعلى سبيل المثال، يتلقى السياح الدوليين القادمين عبر وكالات السياحة الإسرائيلية معلومات عن المواقع الدينية والمعالم السياحية من منظور إسرائيلي، متجاهلاً تماماً الوجود الفلسطيني وطمس الروابط التاريخية للفلسطينيين مع هذه الأماكن. وفي القدس الشرقية، يتعين على المرشدين السياحيين الفلسطينيين الراغبين في مزاولة مهنتهم أن يخضعوا لدورات تعليمية تدرس التاريخ من منظور إسرائيلي فقط، وهي الرواية الوحيدة التي يُسمح لهم بتقديمها وممارستها.

● مثل هذه السياسات، وغيرها الكثير، تعيق بشكل شمولي قطاع السياحة في فلسطين وتنتهك حق الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية.

السياحة في المستوطنات:

● تستثمر إسرائيل بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية داخل الضفة الغربية- أي داخل حدود مستوطناتها غير القانونية-. أدى هذا الاستثمار إلى تفاقم أضرار الاحتلال الإسرائيلي في نزع ملكية الفلسطينيين لأراضيهم وشعورهم بالانقطاع عن تراثهم الثقافي والديني والحضاري وحرمانهم منه.

معلومات رئيسية

● تتمتع فلسطين بقيمة تاريخية ودينية جمة، بحيث تحتوي على أماكن الحج ذات القيمة الكبيرة للديانات الإبراهيمية الثلاث. ومع تدفق ملايين السياح والحجاج موسمياً، فإن قطاع السياحة فيها، بجميع خدماته المترابطة مثل الإقامة، والتجارة، والنقل، يولد -في معظم الأحيان- إيرادات كبيرة للحكومة الفلسطينية ويؤثر بشكل إيجابي على معدل التوظيف.

● على سبيل المثال، في النصف الأول من عام 2023، استقبلت فنادق بيت لحم أكبر عدد من النزلاء بنسبة 58% من إجمالي نزلاء الفنادق مقارنة بالمدن الفلسطينية الأخرى والتي تمثل مراكز سياحية ودينية للديانات الرئيسية الثلاث في العالم.

● ومع ذلك، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقطاع السياحة للاقتصاد الفلسطيني، فإن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال رهناً بسياسات الاحتكار الإسرائيلية على قطاع السياحة بأكمله حتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الوقت الذي يعمي فيه على تعزيز رواياته التاريخية والدينية الحصرية.

● يستفيد الاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير من الأرباح الاقتصادية المتزايدة نتيجة احتلاله للأراضي الفلسطينية واستغلال مواردها وتراثها الغني. وفي الوقت نفسه، يواصل الاحتلال الإسرائيلي تعزيز جهود الضم والتوسع من خلال سيطرته الكاملة على السياحة الدينية في فلسطين، مما يؤدي إلى تهميش الوجود الفلسطيني وطمس رواياته التاريخية والدينية.



• تتلاعب إسرائيل من خلال السيطرة على الرواية السياحية بفهم الحجاج المسيحيين للمنطقة وتعزز جانباً واحداً خاطئاً للرواية التاريخية مهمشة الرواية الفلسطينية، وتدعم بشكل غير مباشر تطبيع الاحتلال والضم والتوسع.

التوصيات

1. تعزيز الحج الأخلاقي بالدعوة لاحترام الرواية الفلسطينية ودعم الاقتصاد المحلي خاصة في المواقع المسيحية.
2. الاستثمار في السياحة الفلسطينية بتعزيز التطوير في المواقع التاريخية مع ضمان إمكانية الوصول إليها وإدارتها من قبل الفلسطينيين لإفادة المجتمع المحلي.

لمزيد من المعلومات حول السياحة الدينية في فلسطين، اقرأ التقرير الذي ادته جمعية اللسان لحقوق الإنسان بعنوان "قطاع السياحة الدينية في فلسطين: سياسات إسرائيل في الاحتكار والإقصاء وترسيخ الضم" عبر مسح QR Code التالي:



تقرير



HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE & JORDAN

أيلول

2024

"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل - مكتب فلسطين والاردن. الآراء الواردة هنا هي آراء جمعية اللسان لحقوق الإنسان، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل - مكتب فلسطين والاردن."

• تعد البلدة القديمة في القدس والبحر الميت من أكثر المواقع جذباً للسياح، ويصنف كلاهما- بشكل مفضل- على أنهما أراضٍ إسرائيلية مما يساهم في محو الهوية والوجود الفلسطيني المرتبط بهذه المعالم. وفقاً لأرقام وزارة السياحة الإسرائيلية، فقد زار 45% من الزوار الأجانب البحر الميت، والذي يقع جزء كبير منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

• ازداد دعم إسرائيل للسياحة داخل المستوطنات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، خصصت حكومة الاحتلال في عام 2010 حوالي 110 مليون دولار امريكي لحماية وتطوير البنية التحتية للسياحة في المواقع التاريخية التي تعكس التراث الوطني للشعب اليهودي في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وشملت هذه المواقع 13 موقعاً في القدس الشرقية و30 موقعاً آخر في بقية الضفة الغربية.

• وفقاً لأحد مجالس المستوطنات ييشا (Yesha)، ففي عام 2018، زار حوالي 300,000 سائح خلال عطلة عيد الفصح المجيد "مواقع سياحية مختلفة، ومسارات، ومتاحف، ومهرجانات، ومعاصر نبيذ، ومواقع أثرية"، تقع العديد منها في المنطقة (ج) من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

"الآثار التاريخية الدينية" كوسيلة للضم والتوسع الإسرائيلي:

• أصبحت المواقع الأثرية وإدارة السياحة فيها من وسائل احتلال الأراضي الفلسطينية والادعاء بملكيته، مما يعزز رواية تاريخية حصرية تخدم تهويد هذه المواقع بينما تحرم الفلسطينيين من الحفاظ على تاريخهم وتراثهم. من بعض الأمثلة على ذلك:

• يعد "جبل هيروديون"، الواقع في محافظة بيت لحم والذي بُني قبل أكثر من 2000 عام، مثالاً واضحاً ليس فقط لكيفية سعي الاحتلال الإسرائيلي في بسط سلطته الكاملة على المواقع الأثرية في الضفة الغربية المحتلة، بل أيضاً لاستغلال هذه السلطة بشكل استراتيجي لطمس أي وجود تاريخي للفلسطينيين المرتبط بهذه المواقع الأثرية. يجذب هذا الموقع أعداداً كبيرة من السياح الأجانب، رغم أنه قد ضُم بشكل غير قانوني من أراضٍ مملوكة للفلسطينيين.

• برك سليمان: موقع أثري يتكون من خزانات مياه قديمة تقع جنوب بيت لحم، وهي وقف إسلامي ومحمية أثرية منذ عام 1929. تعرض هذا الموقع لهجمات متعددة من قبل المستوطنين الإسرائيليين، تحت حماية القوات الإسرائيلية، لأداء طقوس دينية بهدف تهويد هذه الآثار وطمس تاريخها الفلسطيني، الإسلامي والمسيحي أيضاً.

الآثار المترتبة على سياسات الاحتكار والإقصاء وترسيخ الضم الاسرائيلية

• يحرم احتكار السياحة الفلسطينية من فوائد اقتصادية حيوية من السياحة الدينية خاصة في المناطق التاريخية المهمة مثل بيت لحم، مما يزيد البطالة والتبعية الاقتصادية.

• تحرف سيطرة إسرائيل على السياحة والمواقع الأثرية الرواية التاريخية وتطغى على التراث الديني والثقافي الفلسطيني مما يؤثر بالأخص على تمثيل وإدارة مواقع الحج المسيحية.